صنـــدوق النقـــد العربـــي

مـوجز تعريفـي

بمناسـبة اليوبيـل الفضـي

2001 -1976

أ) الخلفية والتأسيس:

يصادف إنعقاد إجتماع مجلس محافظي صندوق النقد العربي في دورته الرابعة والعشرين مع إنقضاء خمس وعشرين سنة على تأسيس الصندوق. ففي السابع والعشرين من نيسان/ ابريل عام 1976 قامت 21 دولة عربية بالتوقيع في مدينة الرباط بالمملكة المغربية على إتفاقية إنشائه ليكون هيئة عربية مالية إقليمية متخصّصة تعكس رغبة الحكومات الموقعة في إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية .

ب) أغراض الصندوق وأهدافه:

تتدرج أغراض الصندوق الثمانية في المجموعات الرئيسية الأربع التالية:

(1) تـصحيح الإخـتلال في مـوازين مدفوعات الـدول الأعضاء والعمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية على المستوى العربي؛
(2) إرساء أساليب التعاون النقدي فيما بين الدول العربية والعمل على تهيئة الظروف المؤدية إلى إنشاء عملة عربية موحدة؛
(3) تطوير الأسواق المالية العربية وإبداء المشورة حيثما يطلب منه ذلك حول سياسات الإستثمار الخارجي؛
(4) تعزيز المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

ج) الوسائل والموارد:

وّفرت الإتفاقية للصندوق وسائل متعّددة يمكنه إستخدامها بمرونة لتحقيق واحد أو أكثر من أغراضه.

تشمل الوسائل الرئيسية لأعمال الصندوق تقديم التسهيلات القصيرة ومتوسطة الأجل للمساهمة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعات الدول الأعضاء وإصدار الكفالات لصالح الدول الأعضاء المؤهلة لتعزيز قدرتها الإقتراضية لتمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، وإجراء مشاورات دورية حول الأوضاع الإقتصادية والسياسات التي تنتهجها تلك الدول والقيام بالدراسات اللازمة للمساهمة في تطوير التعاون والتنسيق بين الدول الأعضاء في المجالين المالي والنقدي والقيام بإدارة أية أموال تعهد إلى الصندوق من قبل دولة أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى بما ينسجم مع أهداف الصندوق.

تتكون موارد الصندوق المالية الداعمة للوسائل المتاحة له من رأس المال المدفوع والاحتياطيات. ويبين الجدول المرفق مساهمات كل من الدول الأعضاء في رأسمال الصندوق.

د) آليات عمل الصندوق ونشاطاته :

يستعمل الصندوق لخدمة دوله الأعضاء الوسائل والموارد المتاحة له من خلال القنوات والآليات التالية

(1) الإقراض : يقدم الصندوق للدول الأعضاء تسهيلات تمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل؛ وهي:

* **القرض التلقائي:** يمثل مقدار هذا القرض 75 في المائة من حصة الدولة العضو في رأس مال الصندوق المدفوعة بعملات قابلة للتحويل كحد أقصى، وأجله 3 سنوات. ويقدم هذا القرض للعضو المقترض بهدف المساهمة في تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات للعضو المقترض بدون الاتفاق معه بالضرورة على برنامج لتصحيح عجز ميزان مدفوعاته.

* **القرض العادي:** يقدم هذا القرض للعضو المؤهل للإقتراض عندما تزيد حاجته عن 75 في المائة من حصته المدفوعة بالعملات القابلة للتحويل، ويبلغ 100 في المائة من الحصة. ويقدم هذا **القرض** شريطة الإتفاق مع العضو المقترض على برنامج إستقرار مالي يمتد لفترة لا تقل عن سنة.

* **القرض الممتد:** يقدم هذا القرض للعضو المؤهل للإقتراض في حالة وجود عجز كبير ومزمن في ميزان مدفوعاته ناجم عن خلل هيكلي في إقتصاده ويمكن أن يصل إلى 175 في المائة من حصة العضو. ويشترط لتقديم هذا القرض الاتفاق مع المقترض على برنامج تصحيح هيكلي يستمر **لمدة** لا تقل عن سنتين بهدف إيجاد حل ملائم للمشكلات الإقتصادية التي يعاني منها.

* **القرض التعويضي:** ويقدم هذا القرض لمساعدة الدولة العضو التي تعاني من موقف طارىء في ميزان مدفوعاتها بسبب هبوط في صادراتها من السلع والخدمات و/ أو زيادة في قيمة وارداتها من المنتجات الزراعية نتيجة سوء المحاصيل.

* **تسهيل التصحيح الهيكلي:** يقدم هذا القرض الذي أستحدث في أيار/ مايو1997 شريطة الإتفاق مع العضو المقترض على برنامج إصلاح هيكلي يركز على إصلاح القطاع المالي والمصرفي و/ أو إصلاح مالية الحكومة.

وإلى جانب مساهماته المالية، يقدم الصندوق أيضاً إلى دوله المشورة والمساندة الفنية لإعداد عناصر برامج التصحيح التي تطبقها الدول المقترضة. كما يقوم بدعم مواقفها في إجتماعات المجموعات الإستشارية لمانحي العون الآخرين.

هذا وقد قدم الصندوق منذ أن باشر عملياته الإقراضية وحتى نهاية سنة 2000 مائة وخمسة عشر قرضاً (115) بلغت قيمتها الإجمالية 827.59 مليون دينار عربي حسابي(يساوي الدينار ثلاث وحدات حقوق السحب الخاصة التي يستخدمها صندوق النقد الدولي)، أي ما يوازي حوالي 3.2 مليار دولار أمريكي. وقد استفاد من هذه القروض كل من الأردن، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، الصومال، العراق، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن وجيبوتي.

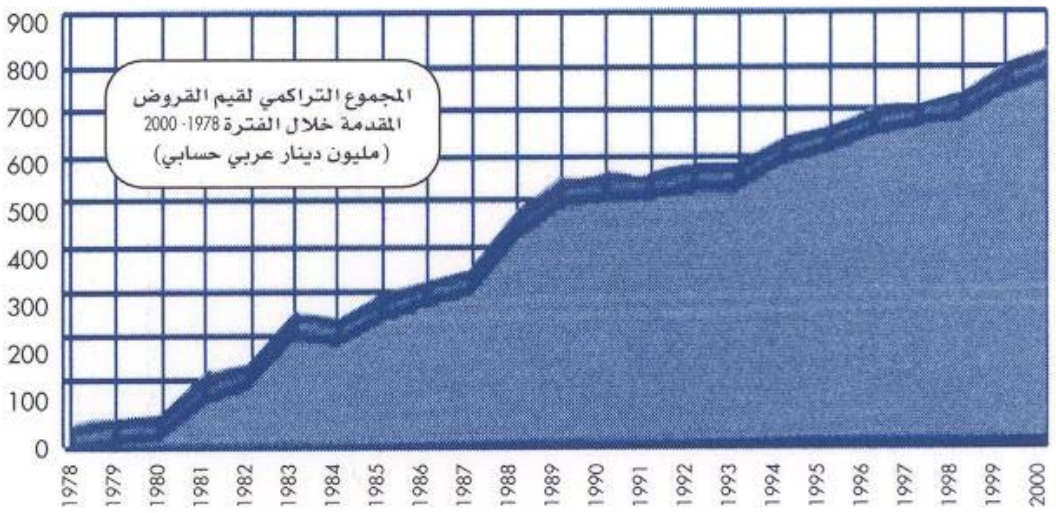

(2) تطوير الأسواق المالية العربية: تولي الدول العربية أهمية كبيرة لضرورة تطوير أسواقها المالية من منطلق قناعتها بالدور المحوري الذي يمكن لهذه الأسواق أن تلعبه في تعبئة المدخرات المحلية والخارجية وتوجيهها نحو القطاعات الإقتصادية الأكثر كفاءة ومردودية والمشروعات ذات الجدوى الإقتصادية والربحية المجزية والمساهمة في خلق وزيادة الوعي الإدخاري والإستثماري الوطني.

وتجسيداً لتلك القناعة ولتقديم المساعدة لدوله الأعضاء في هذا المجال، تبنّى الصندوق منذ عدة سنوات برنامج عمل متعّدد المحاور. وأستهدف المحور الأول منها القيام بالدراسات والمسوحات الميدانية للأسواق المالية العربية للتعرف على أوضاعها وإستخلاص سبل عملية لتطويرها وللتنسيق فيما بينها. ولقد أجرى الصندوق بالتعاون مع مؤسسات عربية وأجنبية دراسات ومسوحات ميدانية في معظم الدول الأعضاء. وقد حّددت هذه الدراسات والمسوحات مجموعة من المعوقات التي تحول دون تطور الأسواق المالية العربية تشتمل على:

- قصور في الأنظمة التشريعية المنظمة للأسواق.
- ضيق الأسواق، من حيث قلة الشركات المدرجة.
- ضعف أو غياب الأسواق الثانوية.
- محدودية الأدوات الإستثمارية.
- عدم تطور مؤسسات الوساطة المالية وأوضاع الأسواق.

* وأما المحور الثاني فيتجّسد في جهود الصندوق لمعالجة ندرة البيانات وشفافيتها، ذلك أن البيانات الدقيقة والوافية عن الأسواق المالية العربية تساهم في تطويرها وإنتشار الوعي الإستثماري فيها. لذا أنشأ الصندوق قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية بالبنك الدولي.

وفي مطلع عام 1995 بدأ العمل بالقاعدة التي غّطت ستة أعضاء هي الأردن والبحرين وتونس وسلطنة عمان والكويت والمغرب، وإنضم لها فيما بعد كل من لبنان والسعودية ومصر مع هذه الإنطلاقة باشر الصندوق بإصدار نشرة ربعية حول نشاطات وأداء هذه الأسواق والتطورات الإقتصادية ذات العلاقة.وقد أصدر الصندوق منذ إنشاء القاعدة 24 عدداً فصلياً من هذه النشرة.

* ويتعلّق المحور الثالث بمساعي الصندوق للمساهمة في تنشيط التداول في الأسواق المالية العربية وزيادة الأوراق المالية المتداولة وتوسيع قاعدة المستثمرين فيها. ولتلك الغاية أنشأ الصندوق في عام 1995 الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية، بالإشتراك مع كل من مؤسسة إيبكا المتخصّصة في هذا المجال ومؤسسة التمويل الدولية. والجدير بالذكر أن تقييمات الملاءة وتصنيف المقترضين على أساسها تساهم في حماية حقوق المتعاملين والمستثمرين في الأسواق المالية العربية وفي تعزيز قدرة أجهزة الرقابة في عملية الإشراف والرقابة على نشاط المؤسسات المالية المصدّرة للأوراق المطروحة للتداول.

(3) **المعونة الفنية والتدريب:** أدرك الصندوق منذ مباشرة أعماله بأن التدريب يمثّل وسيلة فعّالة تسهم في رفع كفاءة وأداء الكوادر الفنية العربية العاملة في الأجهزة الرسمية النقدية والمالية والإقتصادية في الدول الأعضاء وتعزيز مهاراتها في رسم ومتابعة تنفيذ السياسات الإقتصادية التي تتبناها الدول الأعضاء ودعم مساعدات الصندوق في تصميم البرامج الإقتصادية التثبيتية منها والهيكلية المصاحبة لإستخدام موارده.

ولقد قام الصندوق بين عام 1981 وحتى 1988 بتقديم دورات تدريبية غير منتظمة على أساس تجريبي مستهدفاً التعرف على حاجة الدول الأعضاء التدريب المختلفة ومدى الإقبال عليها. وخلال تلك الفترة بلغ عدد الدورات التدريبية التي نظمها الصندوق 12 دورة غطّت مواضيع مختلفة.

وفي ضوء التجربة، وحاجة الدول الأعضاء إلى زيادة فرص التدريب المتاحة للعاملين في الأجهزة الحكومية، أنشأ صندوق النقد العربي معهد السياسات الإقتصادية في عام 1988 ليكون أداة فعالة ومنتظمة في تقديم خدمات التدريب للدول الأعضاء، فضلاً عن هدف جعله مركزاً للبحوث التطبيقية في مجال السياسات الإقتصادية، ومنتدى لعقد الندوات وحلقات النقاش حول موضوعات السياسة الإقتصادية ذات الأهمية الخاصة للدول العربية.

ومنذ إنشاء المعهد وحتى نهاية ديسمبر 2000 تم تنظيم 71 دورة وحلقة عمل، وبذلك يبلغ إجمالي عدد الدورات وحلقات العمل 83 استفاد منها 2463 متدرباً من كافة الدول الأعضاء.

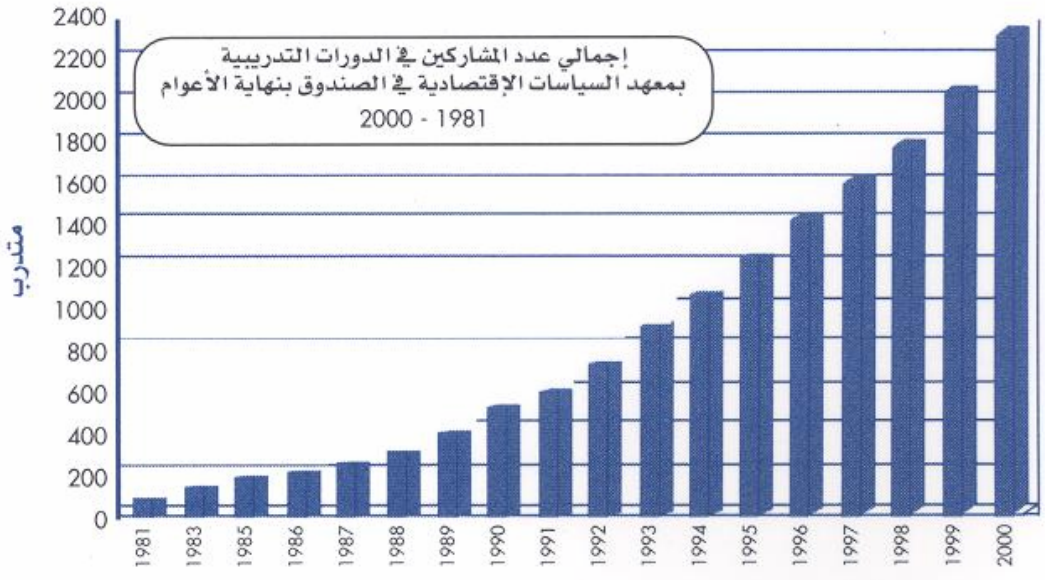

(4) التجارة البينية: تعتبر تنمية التجارة بين الدول العربية من أهم المداخل والوسائل الرئيسية لتحقيق التنسيق والترابط والتكامل بين إقتصادات الدول الأعضاء بالصندوق وتعزيز وتيرة النمو فيها.

وقد سعى الصندوق للمساهمة في تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية من خلال عدد من المسارات. فقد قام بجمع المعلومات والإحصاءات والتعرف على المرتكزات الرئيسة للمبادلات من خلال دراسات ميدانية. كما أنشأ الصندوق تسهيلاً مالياً خاصاً من أجل تشجيع التبادل التجاري العربي البيني. وأستهدف ذلك التسهيل تمويل كل أو جزء من العجز الحاصل في الميزان التجاري الإقليمي الذي قد تتعّرض له الدولة العضو في مبادلاتها التجارية مع بقية الدول الأعضاء.

ولقد قدم الصندوق في إطار هذا التسهيل 11 قرضاً بلغت قيمتها 64.7 مليون د.ع.ح. ، أي ما يعادل 246.25 مليون دولار أمريكي واستفاد منها كل من الأردن وتونس والجزائر وسورية والعراق والمغرب واليمن.

وفي عام 1989 أنشأ الصندوق برنامج تمويل التجارة العربية، برأسمال يبلغ 500 مليون دولار أمريكي. ويُساهم الصندوق بنصف رأسمال البرنامج، والنصف الآخر موزع بين مؤسسات عربية وإقليمية ووطنية.

ويوفر البرنامج التمويل للصادرات والواردات من السلع ذات المنشأ العربي وفقاً لشروط وأسعار تنافسية. ويقدم البرنامج خدماته من خلال خطوط إئتمان إلى الوكالات الوطنية التي تعينها الدول العربية لهذا الغرض. وفي نهاية العام 2000 بلغ عدد تلك الوكالات 120 وكالة في 19 دولة عربية وبلغ عدد الإتفاقيات التي أبرمها البرنامج منذ إنشائه 225 إتفاقية بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1754 مليون دولار أمريكي.

هذا وتتوفر بيانات تفصيلية عن البرنامج على موقعه في شبكة الإنترنيت على العنوان atfp. org.ae

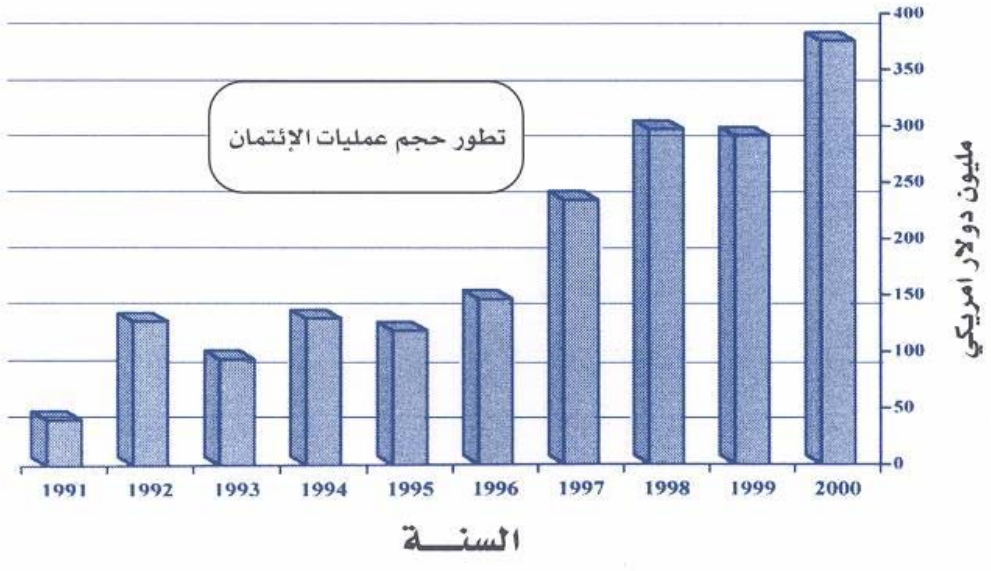

هـ) التعاون مع المؤسسات العربية والدولية

أقام الصندوق وطوّر علاقات عمل وتعاون وطيدة مع المؤسسات والمنظمات العربية والإقليمية والدولية ذات الإهتمام المشترك وبما يخدم الدول الأعضاء ويمكّن الصندوق من تحقيق أهدافه. وتشمل هذه المنظمات على سبيل المثال لا الحصر الهيئات المالية العربية المشتركة وعلى رأسها الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي وجامعة الدول العربية والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة كالمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية وبنك التسويات الدولية ولجنة بازل للرقابة المصرفية وصندوق النقد والبنك الدوليين.

و) تفاعل سياسات الصندوق مع المستجدات:

تتميّز إتفاقية إنشاء الصندوق المحّددة لمجالات عمله بتنّوع ومرونة الوسائل التي تتيحها له. وقد مكنه ذلك خلال الربع قرن المنصرم من التأقلم مع الأوضاع المستجدة وما آلت إليه من تغيير في إحتياجات الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد وبغية تفعيل دوره وتعظيم كفاءة إستخدام موارده المحدودة نسبياً، حرص الصندوق على تكييف سياساته من خلال القيام دورياً بمراجعة وإعادة ترتيب أولويات عمله وتطوير أساليب تنفيذها والإرتقاء بها.

وتجلّى هذا الحرص في إستغلال المرونة المتاحة، وعلى سبيل المثال، في المجالات التالية:

(1) مع تدهور عجز موازين مدفوعات بعض الدول الأعضاء الذي شهدته في أواخر السبعينات وخلال الثمانينات واضطرار عدد متزايد من تلك الدول لإعتماد برامج تصحيح شاملة وإيماناً من الصندوق بأهمية دعمها والمساهمة في تمويلها، قام الصندوق في العامين 1988 و 1996 بمراجعتين عامتين لسياسات وإجراءات القروض المعتمدة بغرض زيادة كفاءة إستخدام موارده المتاحة للإقراض وتخصيصها بصورة أكبر للقروض المرتبطة ببرامج التصحيح المناسبة للفترات المعنية.

(2) ونظراً لتزايد وتوجّه الدول الأعضاء في إطار برامج التصحيح إلى الإعتماد على آليات السوق لتخصيص الموارد وسد الإحتياجات التمويلية للقطاعات الإقتصادية، فقد سارع الصندوق في العقد الأخير في تكثيف دعمه لجهود الدول الأعضاء الساعية إلى إستحداث وتطوير أسواقها المالية. وقد تجّلى ذلك من خلال برنامج عمله في ذلك المجال ومبادرته إلى إنشاء الشركة العربية لتقييم الملاءة الائتمانية بوصفها أداة لتنشيط التداول في تلك الأسواق وإجتذاب المدّخرات والموارد التمويلية نحو الإستثمارات الوطنية.

(3) وفي ضوء النتائج التي أنجزتها الدول الأعضاء في المراحل الأولى من التصحيح الإقتصادي ومن أجل تمكينها من الإستمرار في تعميق الإصلاحات الهيكلية المكملة لجهود التصحيح على المستوى الكلي للإقتصاد، أنشاء الصندوق نافذة تعرف بتسهيل التصحيح الهيكلي. ويهدف هذا التصحيح إلى توفير الدعم المالي والفني للدول المعنية لمساعدتها على إزالة العقبات المعيقة لتجاوب جانب العرض وتعزيز مرونة الإقتصاد للتكيف مع المستجدات الخارجية. وتركز البرامج المصاحبة لهذا التسهيل على تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في القطاع المالي والمصرفي وقطاع مالية الحكومة.

ز) المطبوعات والمنشورات

يتولّى الصندوق تحرير وإخراج وإصدار التقرير الإقتصادي العربي الموحد الذي يتم إعداده بالتعاون مع الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي والجامعة العربية ومنظمة الأوابيك. وإلى جانب ذلك يصدر سنوياً عدداً من التقارير والنشرات الإحصائية التي تغطي الحسابات القومية النقد والائتمان وأسعار الصرف التقاطعية وموازين المدفوعات والتجارة الخارجية والمؤشرات الإقتصادية للدول العربية والنشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية العربية إضافة إلى الدراسات المتخصّصة والكتب المغطية للندوات العلمية التي ينظمها.

ح) الهيكل التنظيمي

تتكون أجهزة الصندوق من: (1) مجلس المحافظين، (2) مجلس المديرين التنفيذيين، (3) المدير العام رئيس مجلس المديرين التنفيذيين، (4) لجنة القروض، (5) لجنة الإستثمار و (6) الموظفين والخبراء.

ويتوّزع الموظفون والخبراء في الدوائر والمكاتب التالية: (1) الدائرة الإقتصادية والفنية، (2) معهد السياسات الإقتصادية، (3) دائرة الشؤون الإدارية، (4) دائرة الشؤون المالية والحاسب الآلي، (5) دائرة الإستثمارات، (6) الدائرة القانونية، (7) مكتب المدير العام، و (8) مكتب التدقيق الداخلي.

رأس المال كما في 31 ديسمبر 2000

(مليون دينار عربي حسابي)

الدولة	رأس المال المكتتب به	رأس المال المدفوع		
		بعملات قابلة للتحويل	بعملات وطنية	المجموع
المملكة الأردنية الهاشمية	5.400	5.320	0.080	5.400
دولة الإمارات العربية المتحدة	19.200	18.900	0.300	19.200
دولة البحرين	5.000	4.920	0.080	5.000
الجمهورية التونسية	7.000	6.900	0.100	7.000
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	42.400	41.640	0.760	42.400
المملكة العربية السعودية	48.400	47.640	0.760	48.400
جمهورية السودان	10.000	9.800	0.200	10.000
الجمهورية العربية السورية	7.200	7.120	0.080	7.200
جمهورية الصومال	4.000	3.920	0.080	4.000
جمهورية العراق	42.400	41.640	0.760	42.400
سلطنة عمان	5.000	4.920	0.080	5.000
دولة قطر	10.000	9.800	0.200	10.000
دولة الكويت	32.000	31.500	0.500	32.000
الجمهورية اللبنانية	5.000	4.900	0.100	5.000
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	13.440	13.254	0.186	13.440
جمهورية مصر العربية	32.000	31.500	0.500	32.000
المملكة المغربية	15.000	14.800	0.200	15.000
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	5.000	4.920	0.080	5.000
الجمهورية اليمنية	15.400	15.120	0.280	15.400
دولة فلسطين	2.160	–	–	–
جمهورية جيبوتي	0.250	0.245	0.005	0.250
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	0.250	–	–	–
	326.500	318.759	5.331	324.090